نقل ملكية بنك انجلترا إلى يد الدولة

[كتب هذا المقال خاصة لمجلة « الكاتب المصرى » كاتب انجليزى خبير بالشئون الاقتصادية] .

أنشئ بنك إنجلترا فى ظروف سياسية عصيبة ، فقد أرادت حكومة وليم الثالث ملك إنجلترا أن تجمع فى عام ١٦٩٤ المال اللازم لتمويل الحرب التى شنها وليم الثالث على لويس الرابع عشر ملك فرنسا ، وقد رأت أن يكون جمع هذا المال فى صورة قروض حكومية . وكان أنسب مكان لعقد هذه القروض حى المال فى لندن المعروف بالسيتى ، حيث التجار وأصحاب المصارف من أتباع حزب الهويج الموالين للملك . وقد كانت القروض الحكومية معروفة من قبل فى هولندا ، فكانت الحكومة تجمع ما يلزمها من المال للقيام بالمشروعات العامة كإصلاح الأراضى البور وترميم الجسور الحاجزة لمياه البحر مقابل فائدة سنوية تدفعها لأصحاب هذه القروض . أما فى إنجلترا فلم يكن هذا النظام معروفاً حتى اقتبسته الحكومة الانجليزية من الحكومة الهولندية .

وكانت الحكومة تعرف أنها لن تستطيع عقد مثل هذه القروض بضمانها الشخصى ، فلجأت إلى كبار الممولين فى السيتى وكلفتهم عقد هذه القروض نيابة عنها حتى يطمئن الناس على أموالهم. وهكذا أصبح تجار السيتى المؤسسين الأول لمجلس إدارة بنك إنجلترا . وقد ظلت القاعدة الدائمة إلى ما يقرب من خمس وعشرين سنة خلت أن يتألف مجلس إدارة بنك إنجلترا من كبار أصحاب المصارف والتجار فى السيتى . وكان هؤلاء يتناوبون تقلد منصب محافظ البنك ونائب المحافظ كل مدى سنتين ، وكلما تقاعد محافظ أو نائبه انضم إلى « لجنة التعامل مع الخزانة » وهى من اللجان خطيرة الشأن . وقد كان مونتاجيو نورمان أول محافظ لبنك إنجلترا كسر هذا التقليد القديم بتجديد انتخابه

محافظاً بين عامى ١٩٢٠ و١٩٤٤ تجديداً متصلا . ومما يؤثر عن عهده أن كبار رجال الصناعة دعوا للمرة الأولى فى تاريخ البنك للاشتراك فى مجلس الإدارة وأن موظفى البنك سمح لهم للمرة الأولى كذلك أن يشتركوا فى هذا المجلس ، وقد أصبحت القاعدة العامة بذلك أن يتقلد كبير الصيارفة فى البنك منصب نائب المحافظ وأن يظل فى منصبه هذا حتى يعتزل عمله الأصلى ككبير للصيارفة . ومن هذا يتضح أن بنك إنجلترا لم يخرج على التقاليد التى رسمت لإدارته فى القرن الثامن عشر إلا فى السنوات الأخيرة فقط .

هذه لمحة عن نشأة البنك . فما هى الأعمال التى يقوم بها ؟ لقد أنشئ البنك لأن الحكومة البريطانية كانت بحاجة إليه وقد كانت صلاته بالحكومة منذ إنشائه قوية إلى حد عظيم . ووجود «لجنة التعامل مع الخزانة» بين لجانه كاف وحده للتدليل على ذلك . وفى ١٩٣٦ قال مونتاجيو نورمان محافظ بنك إنجلترا فى الفترة الواقعة بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٤٤ : « إنى أؤكد للوزارة أنهم لو أطلعونا بالطرق المرعية على السبل التى يريدوننا أن نسلكها لمعاضدة سياستهم لوجدونا فى كل وقت على استعداد لتنفيذ رغباتهم بإخلاص وولاء كأنما القانون يلزمنا بذلك » . والواقع أن الروابط بين الخزانة البريطانية وبنك إنجلترا كانت أوثق ما تكون فى كل عصر من عصور التاريخ الإنجليزى ، ولم تشبها قط شائبة كما حدث مثلا للعلاقة بين البنك المركزى الامريكى والسلطة التنفيذية إبان رياسة أندروجاكسون . ومن أسباب هذا التفاهم بين الحكومة البريطانية وبنك إنجلترا أن الحكومة البريطانية لم تتبع قط منذ عام ١٧٩٤ سياسة اقتصادية وخيمة العواقب بوحى من سياستها العامة كما تفعل بعض الحكومات الأخرى .

فبنك إنجلترا قد اتبع منذ إنشائه سياسة اقتصادية يضمن بها السلامة ، وقد أثر فى الحكومات البريطانية فجعلها تتجه نفس الاتجاه من حيث الحيطة الاقتصادية . وهذا الثبات الاقتصادى العظيم الذى يتصف به بنك إنجلترا هو بالذات ما جعل لومبارد ستريت فى القرن التاسع عشر المركز المالى للعالم أجمع .

ولعل من التناقض أن نقول إن مصدر هذا الثبات المالى هو الدين الأهلى ولكن هذه هى الحقيقة . وقد كان الوزراء من حزب الهويج الذين عقدوا أول قرض حكومى ضخم عن طريق بنك إنجلترا سنة ١٦٩٤ يعتقدون بأن الدين

الأهلى حمل يجب تخفيفه تدريجيا حتى تتخلص الدولة منه نهائيًا . وكان من رأيهم أن نفقات الحكومة سوف تخف باتهاء تلك الحرب بين إنجلترا وفرنسا وبذلك يتسنى للحكومة أن تسحب السندات التى اشتراها الجمهور . ولعل أول من اشتروا سندات الحكومة فعلوا مدفوعين بالوطنية لا بالرغبة فى تثمير أموالهم ؛ لأن هذه السندات كانت يومئذ كما هى الآن تعود على حامليها بفائدة بسيطة . على أن الزمن قد أثبت أن فوائد الدين الأهلى على صغرها مصمونة ومنتظمة . وبالتدريج أدرك كثير من الناس أن شراء سندات الحكومة وسيلة من أضمن الوسائل وأنجعها لتوظيف أموالهم توظيفاً لا مجازفة فيه . فالأرملة التى ورثت عن زوجها قدراً من المال محدوداً والتاجر الذى بلغ سن التقاعد عن العمل ولم يرغب فى تعريض ماله للضياع يجدان فى سندات الدين الأهلى خير وسيلة لتثمير مالهما .

وهكذا لم يبق فى انجلترا من يؤيد فكرة تسديد الدين الأهلى إلا فريق قليل من راديكالي القرن التاسع عشر المتزمتين من أمثال كوبيت الذى كان يشتكى من أن حملة سندات الدين الأهلى يستهلكون جزءاً من الضرائب التى يدفعها الشعب فى صورة فوائد تدفعها لهم الحكومة سنويا . ولكن الواقع يدلنا على أن بريطانيا تدين بالقسم الأكبر من دينها الأهلى للطبقات الفقيرة من الشعب ، من طراز صاحب المائة جنيه الذى يبتاع بجنيهاته المائة سندات الحرب ويترك فوائدها تتجمع سنة بعد أخرى ليجد لنفسه مدخراً إذا حلت به أيام سود . أما الأغنياء فيعرفون وسائل تثمير المال أكثر مما يعرفه الفقراء ويسلكون سبلا أشد إغراء وأدعى إلى المجازفة لأنها قد تعود عليهم بأرباح أوفر وأسرع . فدين الحكومة البريطانية إذاً مستمد فى الأكثر من الطبقة المتوسطة الصغيرة وعلى اقتصاد أبناء هذه الطبقة وحكمتهم تقوم قدرتها على اقتراض المال اللازم لها فى أى وقت تشاء بفائدة ضئيلة . وقد ساعد بنك إنجلترا بتعاونه التام مع الحكومة البريطانية وبما يسديه إليها من نصائح فنية على أن يحفظ لتلك الحكومة ثقة الشعب بها من الناحية المالية .

فالإشراف على الدين الأهلى نيابة عن الحكومة هو أحد الوظيفتين الخطيرتين اللتين يقوم بهما بنك انجلترا . أما وظيفته الخطيرة الأخرى فهى الإشراف على النقد . وبنك انجلترا ليس المصرف الوحيد الذى يصدر أوراق

النقد فى بريطانيا ، فلا تزال فى اسكتلندا بعض المصارف التى تصدر هذه الأوراق . ولكن بنك انجلترا هو المصرف الوحيد الذى تتداول أوراقه بقوة القانون وهى جميعاً ممهورة بامضاء كبير الصارفة ، فجميع الناس ملزمون بقبولها ، وهى صفة لاتتوافر فى الشيكات أو الكمبيالات ، فهذه قد تعرضها على تاجر فيرفض قبولها دون أن يتعرض للعقاب . وقد حدث لى شخصيا أن عرضت جنيهاً اسكتلنديًا على تاجر فى برمنجهام فرفض قبوله وإن كان من المألوف أن يقبل الجنيه الإسكتلندى بعد خصم شلن من قيمته . وهذا المركز الخاص الذى تتمتع به أوراق النقد التى يصدرها بنك انجلترا ليس ناشئاً من أن الحكومة تعتمده فحسب بل ناشىء كذلك من أن بنك انجلترا بناء على قانون صدر فى أوائل القرن التاسع عشر بعد حدوث الذعر من النقد الورقى ، يصدر عدداً معيناً معلوماً من أوراق النقد ، ولا يتجاوز هذا العدد المعين المعلوم إلا إذا كان فى خزائنه ما يقابله من سبائك الذهب أو الفضة . وما فى خزائن بنك انجلترا من سبائك الذهب لايمثل إلا جزءاً من المجموع الكلى من أوراق النقد المتداولة بطبيعة الحال فى أى وقت من الأوقات . ولو أن حملة أوراق النقد تسابقوا إلى أن يستبدلوا بما بأيديهم من أوراق رصيدها الذهبى لأفلس بنك انجلترا كما هى الحال مع مصارف العالم كافة . ولكن ثقة الجمهور بمركز البنك ومعاضدة الحكومه إياه وعلم الناس بأن خزائنه تحتوى كميات عظيمة من سبائك الذهب ، كل ذلك قد منع الناس من التزاحم على البنك للمطالبة بقيمة ما يحملون من أوراق النقد . وحين قلّ الذهب ارتفع سعر النقود نتيجة لقلة تداولها ، وحين كثر هبط سعرها نتيجة لكثرة تداولها . كذلك حاول بنك انجلترا كما قال وولتر باجوت فى كتابه « لومبارد ستريت » أن يقوم بمهمة المنظم لأحوال انجلترا المالية بوجه عام . فكلما أفرط الناس فى الاطمئنان إلى مركز انجلترا المالى رفع البنك سعر النقود ، وكلما انتشر الذعر المالى خفض من سعرها . وكانت هذه السياسة على صورة ما مضادة للسياسة التى تربط ربطاً آليا بين سعر النقود وبين كمية الذهب المخزون فى أقباء البنك . ومهما يكن من شىء فإنه يتضح من كتاب وولتر باجوت الذى ورد ذكره أن بنك انجلترا كان يبنى سياسته على اعتبارات تجريبية تماماً . فتجار السيتى وأصحاب المصارف فيها ممن كانوا يؤلفون مجلس إدارة البنك كانوا يحسون قبل غيرهم بحال السوق فى السيتى ويدركون

بالغريزة الأوقات التى تندر فيها النقود، والأوقات التى تكثر فيها . ولقد كانوا دائماً يعدون أنفسهم قوامين على مالية الشعب حتى فى القرن التاسع عشر الذى اشتهر بالروح الفردية والعمل على تنمية المصالح الذاتية . ولكنهم كانوا يعتقدون أنه لا سلطان لهم على الأزمات أو فترات الرخاء ، ويرون أن عملهم مقصور على تخفيف حدة هذه التقلبات لا أكثر ولا أقل .

وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت سياسة بنك انجلترا كما وصفها السير جون كلابهام ، المؤرخ الرسمى لذلك البنك ، هى « السعى للتوفيق المضطرب بين مسئوليات البنك باعتباره مشرفا على النقد ومسئولياته باعتباره مشرفا على الدين الأهلى » . وتمسك البنك عدة سنوات بقاعدة الذهب خوفاً من التضخم النقدى، بل لقد حاول بعد أن تخلى عنها فترة من الزمن أن يعود إليها من جديد . وكان معنى تلك السياسة ارتفاع ثمن النقود، فعاق ارتفاع ثمن النقود المشروعات الناشئة بين عامى ١٩١٨ و١٩٣١ ، ولكن سياسة البنك وجدت ترحيباً من أبناء بريطانيا الذين كانوا يتقاضون الفوائد عن أموالهم الموظفة فى الدين الأهلى ومن أبنائها الذين يتقاضون المعاشات من الحكومة، وقد زاد عددهم زيادة جسيمة بسبب الحرب الماضية . ولقد كانت سياسته ترمى إلى السلامة حقا ولكنها سلامة محفوفة بالمخاطر . فهو بحيلولته دون ما يدعى تضخما ، قد حفظ قيمة الدخول الثابتة الصغيرة ، كتلك المستمدة من سندات الحكومة ومرتباتها ومعاشاتها ، ولكن هذه السياسة قد عرقلت أيضاً القيام بمشروعات جديدة وأدت إلى الإفراط فى الحذر وبطء الإنتاج الصناعى وتفاقم أزمة البطالة . وكان الاقتصاديون من أمثال كينز يشيرون إلى أخطار التمسك الدقيق بقاعدة الذهب وإلى حاجة البلاد إلى سياسة اقتصادية تقوم على تيسير النقود فى الحدود المعقولة والتوسع الصناعى والاستغلال الكامل لرءوس الأموال ، وإلى وجوب التمييز بين آفة التضخم والانتعاش الاقتصادى الذى تؤدى إليه هذه السياسة .

على أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن جريرة بنك انجترا فى فترة مابين الحربين إنما انحصرت فى تعصبه الشديد لتقاليد الحكمة والحيطة التى انبنى عليها مجده فى القرن التاسع عشر . وفى سنة ١٩٣١ انضم مكدونالد إلى بولدوين فى تأليف الحكومة الوطنية للإبقاء على قاعدة الذهب والحيلولة بأى ثمن دون التضخم حتى لو كان هذا الثمن هو الخفض الشديد فى المصروفات الحكومية . وفى ذلك الوقت

بالذات كان روزفلت يضع مشروعه للتغلب على الأزمة الاقتصادية بالتوسع الكبير فى المصروفات الحكومية . على أنه ينبغى أن نذكر فى الدفاع عن بنك انجلترا أن الأزمة الاقتصادية فى بريطانيا وإن كانت عصيبة للغاية ، لم تأت مثل الأزمة الأمريكية فى إثر موجة رخاء . والواقع أن بريطانيا لم تمر قط بعد الحرب الماضية بموجات رخاء ، إذا استثنينا تلك الموجة العابرة التى انتهت سنة ١٩٢١ ولم تكن سوى بعض مظاهر نهاية الحرب والرجوع إلى اقتصاديات السلم .

ولو كانت الحيطة والحكمة والأمانة تكفى لإنقاذ بريطانيا من متناقضات العالم الحاضر ، لكان بنك انجلترا قد أنقذها . ولكن ذلك لم يكن يكفى . فالذهب كان قد فقد سحره القديم . والحكومة التى تكونت سنة ١٩٣١ للمحافظة على قاعدة الذهب ، اضطرت إلى الخروج عليها بعد بضعة أشهر . أما الحكومة التى تولت الحكم سنة ١٩٣٥ وتعهدت بألا تحيد عن الأسس التقليدية المأمونة فى الاقتصاد فقد دفعتها الحوادث قسرا إلى استهلاك كل الأرصدة البريطانية فى الخارج ، والقذف بكل الانتاج الصناعى فى أبهظ حرب عرفها التاريخ . وبفضل مراقبة الأسعار والأخذ بنظام البطاقات وما شابههما من نظم الإشراف المالى لم يؤد كل هذا إلى شىء يمكن أن يسمى تضخما . وبهذا ثبت أن النظرية القديمة القائلة بأنه لايمكن الحصول على شىء إلا بدفع الثمن ـ لا فى صورة سلع أو خدمات بل ذهب ـ هى نظرية قد ولت بلا رجعة . ولو أن بريطانيا كانت قد قذفت بكل ما تملك من الذهب فى قاع اليم ، لما أثر ذلك بأى شكل فى نشاطها الحربى .

وهكذا أصبح على بنك انجلترا أن يعدل نظمه وقواعده حتى تتفق مع الموقف الجديد ، هذا الموقف الذى تنبأ به من عشرين سنة اللورد كينز وقد كان من أشد نقاد البنك صرامة فأصبح اليوم أحد مديريه . وملخص نظرية كينز هو أنه إذا بحثنا فى حال أمة ما من الناحية الاقتصادية وجدنا أن لديها من ناحية كمية معينة من القوى العاملة وكمية معينة من المواد الخام ، وأن لها فى الناحية المقابلة حاجات ملحة تسعى إلى إشباعها . وليس من الممكن تلبية جميع هذه الحاجات فهى تعارض بعضها البعض إلى حد ما . والمسألة التى يعالجها علم الاقتصاد هى فى جوهرها كيفية « توزيع كمية محددة من المواد بين المطالب المتضاربة » .

وفى مجتمع معقد التركيب كالمجتمع الحاضر يقع على عاتق الحكومة بوجه

خاص عبء الاختيار بين هذه الحاجات المتضاربة وتلبية الأهم قبل المهم. فالحكومة هى المؤسسة الوحيدة التى تستطيع أن تشرف إشرافا شاملا على المجتمع. وإذا ماتم الاختيار، وعرفنا مالدينا من مواد ومن قوى عاملة، وعرفنا أن هذا الشيء أو ذاك (كالنهوض بتجارة الصادرات أو بناء منازل جديدة مثلا) هو أهم الأشياء، لم يبق أمامنا الا أن نسير فى طريقنا قُدما. ولا يحتاج الأمر بعد ذلك للتغلب على ما يسمى الصعوبات المالية الا الى فن إمساك الدفاتر.

ولن يؤدى نقل ملكية بنك انجلترا إلى يد الدولة إلى تغيير ما فى نظمه ومجرى أعماله، وكذلك لن يؤثر ذلك فى الرصيد البريطانى فى الخارج. وهذا الرصيد لايعتمد على الذهب ولا على أى نوع من الظروف المالية، بل يعتمد على حقيقة أولية هى أن الشعب البريطانى لن يشترى شيئا إلا إذا استطاع دفع ثمنه. وهو سيدفع الثمن، فى نهاية الأمر، بعرق جبينه.

ونحن نعيش اليوم فى عالم يرغمنا سواء رضينا أم كرهنا على أن نربط جهودنا بعضها بالبعض الآخر. فالسياسة والدين والأخلاق والصحة لم تعد اليوم فى نظرنا مسائل منفصلة مستقلة، بل أصبحت أجزاء متصلة مترابطة فى البنيان الاجتماعى الشامل. ولقد بادت الفكرة التى كانت تزعم بأن الشؤون المالية من خفى الأسرار لايمكن أن يمارسه غير كهانه من رجال المال.

ونقل ملكية بنك انجلترا إلى يد الدولة لايعنى مصادرة أموال أحد. فحملة الأسهم سوف يستمرون فى الحصول على الفوائد. وكل ما سيؤدى إليه هذا النقل هو أن سياسة بريطانيا المالية سوف تدخل فى نطاق سياستها الاقتصادية العامة، وأن هذه السياسة سوف تقوم على توحيد الجهود الاجتماعية فى السلم كما كانت فى الحرب.

ولبنك انجلترا تاريخ طويل مجيد. وما زال أمامه دور عظيم يلعبه. ولكن لم يعد من الممكن فى العالم الحاضر أن نسمح للاعتبارات المالية الفنية بأن تطغى على الاعتبارات الاقتصادية الاجتماعية. ورجال البنوك كسائر الناس مرغمون على أن يعدوا أنفسهم خدام المجتمع لا أسياده.

...

ترجمة ل. ع.